



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الخامسة - العدد الرابع عشر - أكتوبر 2021

تصدر عن



RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

إيران وصراع القوى الإقليمية والدولية في أفغانستان ما بعد الانسحاب الأمريكي

د. أكرم حسام

باحث في دراسات الأمن الإقليمي - نائب مدير مركز «رع» للدراسات الاستراتيجية

مقدمة

تُعَدُّ إيران من الدول الإقليمية المهمّة في منطقة آسيا، ولها مصالح متشابكة مع عديد من دول المنطقة، وتتقاطع هذه المصالح في أكثر من ساحة، من بينها -وقد يكون أهمّها- الساحة الأفغانية، بحكم الموقع الإستراتيجي لأفغانستان في قلب التفاعلات في منطقة آسيا الوسطى، وما تشكّله هذه الدولة من مفتاح مهمّ لاستقرار المنطقة ككل، والعكس.

لذلك مثل الاحتلال الأمريكي لأفغانستان في 2001م، وبقاء القوات الأمريكية هناك على مدار عشرين عاماً تقريباً، مصدر قلق وإزعاج مستمرّين لإيران، فلا شك أن الحضور الأمريكي هناك، وما ترتب عليه من ترتيبات إقليمية ودولية عديدة ومتداخلة طوال عقدين تقريباً، قد شكّل جملة تحديات كثيرة للسياسة الإيرانية، استوجبت العمل على التكيف مع الواقع الجديد في أفغانستان، التي تحوّلت بمرور الوقت إلى ساحة مهمّة لاختبار التوازنات الإستراتيجية في منطقة آسيا، ومؤشّر لاتجاهات التعاون والصراع بين القوى الإقليمية المحيطة بأفغانستان، ومن ضمنها إيران بالقطع، كما ظلّت أفغانستان ساحة لاختبار التعاون الدولي مع بعض القوى الكبرى كروسيا والصين والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو واليابان ودول أخرى.

لا شك أن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، الذي حدث في نهاية أغسطس 2021م، سيشكل بداية لمرحلة جديدة، ليس فقط في تاريخ أفغانستان، بل في مسارات الأمن الإقليمي ولعبة التوازنات في منطقة آسيا بشكل عام، وفي منطقة آسيا الوسطى بشكل خاص. لذلك، فإن محاولة فهم وتحليل واستشراف الدور الإيراني في حركة التفاعلات الإقليمية والدولية المحيطة بأفغانستان خلال الفترة الحالية، تتطلب بداية التعرض لحالة الاستقطابات الإقليمية والدولية حول أفغانستان قبل مشهد الانسحاب الأمريكي الأخير، ومنها نتطرق إلى رؤية الدول المعنية بالملف الأفغاني للمشهد الراهن وما يمثله لها من فرص أو تحديات، ثم نتعرض بشكل تفصيلي للموقف الإيراني من التطورات القادمة في أفغانستان. وأخيراً ستحاول هذه الدراسة الوقوف على نقاط التوافق الإقليمية والدولية المحتملة حول مستقبل الأوضاع في أفغانستان، والتعرض لنقاط الاختلاف المتوقعة، وما يمكن أن يقود إليه ذلك من تغير محتمل في طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية في الملف الأفغاني بشكل خاص، وفي منطقة آسيا الوسطى بشكل عام. من هنا، فإن هذه الدراسة ستحاول الإجابة عن تساؤل رئيسي، وهو: كيف سيؤثر الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في خطوط الرؤية الإستراتيجية الإيرانية تجاه أفغانستان، وفي فرص التعاون والصراع المحتملة مع القوى الإقليمية والدولية الطامحة إلى ملء الفراغ الإستراتيجي و«المتصورة» في أفغانستان (روسيا/ الصين/ باكستان/ الهند/ بريطانيا/ فرنسا)، والكيفية التي ستتعامل بها إيران مع القوى المعنية بهذا الملف، والراغبة في لعب دور جديد فيه مثل تركيا وقطر؟

أولاً: المشهد الإقليمي حول أفغانستان قبل الانسحاب الأمريكي

لا يمكن فهم المشهد الراهن في أفغانستان بمعزل عما جرى خلال السنوات الماضية من ترتيبات إقليمية ودولية، سواء تلك المتعلقة بالجهود الأمريكية التي مهدت لخطوة الانسحاب، التي كانت مرتقبة، وتحدثت عنها الدوائر الأمريكية بشكل واضح خلال فترة الرئيس السابق باراك أوباما، وكذلك خلال فترة الرئيس الأسبق دونالد ترامب، وخلال الأشهر الأولى من إدارة جو بايدن، أو تلك التي تحركت فيها دول أخرى مثل روسيا والصين وباكستان وإيران والهند وغيرها بحثاً عن دور في أفغانستان، سواء حدث ذلك بشكل مستقل أو ضمن ترتيبات إقليمية معينة⁽¹⁾.

لذلك، فإن بناء تصوّر حول الكيفية التي ستتعامل بها إيران مع المشهد الراهن في أفغانستان يتطلب التطرق إلى حالة التفاعلات الإقليمية والدولية قبل مشهد الانسحاب الأخير، التي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. الولايات المتحدة ومصالح القوى الإقليمية:

ظل الصراع على أفغانستان تاريخياً حالة دولية بالدرجة الأولى، لا حالة إقليمية، فقبل أن تدخل الولايات المتحدة على الخط، ظلت أفغانستان محكومة بصراع تقليدي بين

بريطانيا وروسيا، ثم تحوّل لاحقاً ضمن صراعات الحرب الباردة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي إلى حالة صراع دولي بين القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق)، على نحو أسهم في تشكيل التاريخ الاستعماري لأفغانستان ضمن الإستراتيجيات الدولية، دون إسهام يُذكر من الدول الإقليمية. مع ذلك انتهى مشهد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان بوجود حالة من القبول الأمريكي بأدوار لفاعلين آخرين، ومنهم إيران، بل وصل الأمر أحياناً إلى تشجيع بعض هذه القوى، ومنها باكستان وتركيا، على لعب أدوار معينة لصالح الأجندة الأمريكية، مثل استضافة مباحثات مع حركة طالبان لحثها على وقف الحرب، ودفعها نحو السلام⁽²⁾.

وبهذا الوضع تكون الولايات المتحدة قد أحدثت انقلاباً على الإستراتيجية الأولى التي دخلت بها واشنطن إلى أفغانستان، والتي اعتمدت على استثمار التناقضات بين الدول المحيطة بأفغانستان وتقاطع مصالح بعضها مع البعض الآخر حول الإطاحة بحركة طالبان، دون إشراك أي من تلك الدول في إدارة أفغانستان خلال مرحلة الاحتلال. ففي الوضع الإقليمي استثمرت الولايات المتحدة التناقضات بين الهند وباكستان للضغط على باكستان من جهة، وفتحت مساحة تمدد للهند في أفغانستان من جهة أخرى. كما شجعت الولايات المتحدة على توسيع المشاركة الإقليمية لدول الجوار الأفغاني، ومنها تشجيعها لكل من طاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان على لعب دور داخلي في التأثير في خيارات المجموعات الطاجيكية والأوزبكية والتركمانية داخل أفغانستان. أما في ما يتعلق بإيران، فقد استثمرت الولايات المتحدة مساحات التناقض بين حركة طالبان وإيران، من أجل الحصول على دعم إيراني لها في عملية الغزو والاحتلال للتخلص من خصم إستراتيجي لإيران، من خلال التأثير الإيراني في مواقف الهزارة الشيعة، وهو ما يمثل اعترافاً من واشنطن بدور إيراني داخل أفغانستان على غرار ما جرى في العراق⁽³⁾.

2. تعدد الأطراف المتنافسة على الساحة الأفغانية:

انتهى المشهد الأفغاني قبل الانسحاب بوجود تعدد في الأطراف الدولية المعنية بالملف الأفغاني، إذ لم يعد الصراع الدولي حول أفغانستان محصوراً كما كان في الماضي في دولتين، بل صار خليطاً من مصالح الولايات المتحدة وروسيا ودول حلف الأطلسي والصين واليابان وألمانيا ودول أوروبية أخرى كهولندا والنمسا وغيرها، فعلى عكس السنوات الأولى للحرب في أفغانستان، انتهى المشهد قبل الانسحاب بحالة من التعاون والمرونة مع مصالح القوى الدولية المنافسة للولايات المتحدة، إذ سمحت الولايات المتحدة لبريطانيا وفرنسا بلعب دور مهم في أفغانستان، سواء بشكل مستقل (دعم العملية السياسية وإجراء الانتخابات العامة)، أو ضمن قوات حلف الأطلسي، كما شجعت دولاً مثل اليابان وألمانيا على إرسال قوات ضمن قوات التحالف، وأيضاً برز تعاون واضح مع روسيا، إذ سمحت موسكو بمرور طائرات الإمداد والتموين الأمريكية عبر أجوائها،

كوسيلة وطريقة آمنة لمواجهة تأثير الهجمات المتزايدة على قوافل الإمداد والتموين على الأراضي الباكستانية والأفغانية. وفي المقابل، حصلت روسيا على عقود تسليحية للجيش والشرطة الأفغانية⁽⁴⁾.

3. أهمية أفغانستان بالنسبة لإيران ودول الإقليم:

اكتسبت أفغانستان خلال العقدين الماضيين مكانة مهمة بالنسبة إلى المشروعات الإقليمية في منطقة آسيا الوسطى، خصوصاً في ما يتعلق بمسارات نقل الطاقة، ومشروعات التعاون الإستراتيجي التي جرت خلال السنوات الماضية، سواء بين باكستان والصين من ناحية، أو بين الهند وإيران من ناحية أخرى، مما أدخل أفغانستان في بؤرة الاهتمام الإستراتيجي لهذه الدول، بسبب موقعها الإستراتيجي، إذ تحتل أفغانستان موقعاً ذا أهمية جيو-إستراتيجية، فهي تقع في وسط المناطق الآسيوية الرئيسية مثل آسيا الوسطى وجنوب القارة وغربها والشرق الأقصى، ما يجعل منها ومنطقة آسيا الوسطى منطقتين محوريّتين للسيطرة على مختلف المناطق الأخرى. وعلى حدّ تعبير زيجنيوبرجينسكي (Zbigniew Brzezinski) في كتابه «رقعة الشطرنج الكبرى» (The Grand Chessboard) الذي نشره عام 1997م، فإن كلاً من أفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى تمثل «محوراً جيوسياسياً»، والمحاور الجيوسياسية هي الدول «التي لا تستمد أهميتها من قوتها ودوافعها، بل من موقعها الحساس ومن عواقب ظروفها الضعيفة التي تجعلها عرضة لسلوك اللاعبين الجيواستراتيجيين». يأتي تميز أفغانستان، حسب منظور دراسات الطاقة، من موقعها الجغرافي كطريق محتمل لنقل النفط والغاز الطبيعي المصدر من آسيا الوسطى إلى البحر العربي. وتشمل هذه الإمكانيّة إنشاء خط أنابيب لتصدير النفط والغاز الطبيعي عبر أفغانستان. كما تمتلك أفغانستان موارد وثروات طبيعية عديدة: نفط وغاز، وثورات منجمية كالذهب والنحاس والحديد والكوبالت والليثيوم، إضافة إلى اليورانيوم والعناصر الأرضية النادرة⁽⁵⁾.

ثانياً: الترتيبات الإيرانية لمواكبة التطورات في أفغانستان

يبدو أن إيران استعدت جيداً للحظة التي ستقرر فيها الولايات المتحدة الخروج من أفغانستان، وهي اللحظة التي حانت في نهاية أغسطس 2021م، والتي جاءت بمشهد بدا فيه الانسحاب عشوائياً وغير منظم ومرتبكاً إلى حدّ كبير، لذلك لم يكن مستغرباً ملاحظة حالة الاحتفاء الإيراني، ومحاولة استغلال الحدث سياسياً وعسكرياً من أجل التمدد على ما تسميه «قوة نهج المقاومة»، والإلقاء بالمسؤولية على الولايات المتحدة وحلفائها في ما وصلت إليه الأوضاع في أفغانستان، خصوصاً مع مشاهد الانسحاب العشوائية والسريعة، التي جرت تغطيتها إعلامياً، بصورة جعلت بعض وسائل الإعلام العالمية وبعض السياسيين حتى في أوروبا يتحدثون عن «صور مخجلة»، وانتقاد الولايات

المتحدة بشكل مباشر وغير مباشر. ليس هذا فحسب، لكن إيران استغلّت الحدث الأفغاني للضغط على الحضور الأمريكي في مناطق أخرى مثل العراق وسوريا، بالحديث عن مصير الدول والحكومات والقادة الذين يتعاونون مع الاحتلال الأمريكي. إنَّ مشاهد الاحتفاء الإيراني بالخروج الأمريكي من أفغانستان لم تدم طويلاً، فالاستفادة الوقتية من الحدث انتهت خلال أيام وأسابيع قليلة بعد الانسحاب، ليتبقى لإيران واقع جديد ومعقد، يتطلب منها التعامل بإستراتيجية مختلفة، لإدارة العلاقات مع حركة طالبان التي وصلت إلى السلطة. ليس هذا فحسب، بل لإدارة علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية التي تبحث حالياً عن «ملء الفراغ الإستراتيجي» في أفغانستان، فالقيادة الإيرانية تدرك جيداً أن اللعبة الدولية والإقليمية في أفغانستان قد بدأت للتوّ عقب خروج الولايات المتحدة، التي شكّلت في الماضي الناظم والمتحكم في ترتيب التوازنات على الأرض، بحكم كونها كانت قوة الأمر الواقع. وفق هذا الإطار، من المهمّ أن نسلط الضوء على الكيفية التي استعدت من خلالها إيران للحظة خروج الولايات المتحدة، إذ تشكّل محوراً مهماً وجوهرياً لفهم الكيفية التي ستتعامل بها إيران مع مستقبل أفغانستان بعد الانسحاب والكيفية التي ستدير بها التوازنات في المصالح الإقليمية والدولية حول أفغانستان.

1. الاعترافات الإستراتيجية الإيرانية:

تتحرك إيران بخط إستراتيجي شبه ثابت تجاه أفغانستان، يدور حول الأهداف الآتية:

- أ. محاولة تعزيز معادلة الاستقرار الهش داخل أفغانستان (خصوصاً على المستوى الاقتصادي)⁽⁶⁾.
- ب. محاولة تعزيز تحالفاتها مع بعض المكونات الأفغانية مثل الهزارة والطاجيك، للحيلولة دون امتداد اضطرابات أفغانستان إلى إيران.
- ج. زيادة مستويات الارتباط بين إيران وبعض المحافظات الغربية المتاخمة لإيران، بحيث يصبح اعتماد هذه المحافظات على إيران في الكهرباء والوقود والتجارة عبر الحدود، كما هي الحال مع العراق الآن⁽⁷⁾.
- د. ضمان الحفاظ على حكومة مركزية في كابل تكون قادرة على تأدية وظائفها وبسط نفوذها، خصوصاً على مناطق الحدود مع إيران، دون السماح بنشأة دولة قوية في أفغانستان، يمكن أن تشكل أي مصدر تهديد مستقبلي لإيران (خبرات تاريخية عدائية بين إيران وأفغانستان منذ القرن السابع عشر والثامن عشر، خصوصاً مع إقليم قندهار).
- هـ. منع أي قوة إقليمية أو دولية من تحويل أفغانستان إلى قاعدة تهديد لإيران⁽⁸⁾.
- و. الوقوف ضد أي محاولات لتفكك أفغانستان إلى دول صغيرة، أو منع إعادة رسم خريطة المنطقة، لتظهر دول جديدة، مثل: دولة البشتون، أو دولة البلوش، وهو ما يهدد التركيبة المعقدة للدولة الإيرانية.

2. تكتيكات بناء النفوذ الإيراني:

تنفيذًا للرؤية الإستراتيجية السابقة، انفتحت إيران بشكل كبير على أفغانستان في مرحلة ما بعد 2001م، واستغلت فترات توتر علاقات حكومات أفغانستان التي جاءت خلال فترة الاحتلال مع باكستان (بسبب دعم إسلام آباد لطالبان)، وتجلّى ذلك في عدة خطوات تكتيكية وإستراتيجية مؤثرة، أهمها ما يأتي:

أ. منح أفغانستان تصريحًا باستخدام ميناء تشابهار على خليج عمان لأغراض الترانزيت.

ب. تمويل وبناء مشاريع باهظة التكلفة في مجال البنية التحتية، مثل إنشاء جسر وطريق رئيسي لربط تشابهار بالحدود الأفغانية.

ج. إشراك الهند في مشروع ربط أفغانستان بميناء تشابهار، وهو ما مكّن الهند من تخطي باكستان لتأمين الوصول الآمن إلى أفغانستان وآسيا الوسطى (عبر طريق إلى تشابهار أنشئ بين زارانج وديلارام، وهو طريق تجاري ينافس الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني، وميناء غواندار في بلوشستان).

د. تدشين أول خط سكة حديدية بتمويل إيراني، رابطًا بين مدينة خف في شمال شرق إيران، ومدينة غوريان في غرب أفغانستان، بطول 140 كيلومترًا، وذلك في شهر ديسمبر 2020م.

هـ. إنشاء عديد من مشاريع البنية التحتية والتعليمية والثقافية الأخرى وقنوات التواصل كمحطات التلفزيون، التي مولتها إيران جزئيًا أو كليًا، للتأثير في توجهات النخبة الأفغانية واستمالة الشارع الأفغاني.

و. التقارب مع حركة طالبان وتجاوز خلافات الماضي القريب، من خلال إقامة مستشفيات لعلاج جرحى مقاتلي «طالبان» ونقل بعض أعضاء «طالبان» إلى إيران لتلقي العلاج في المستشفيات، وتوفير أسلحة لأعضاء «طالبان» الذين يسافرون إلى طهران للتدريب على القتال واستخدام القنابل المزروعة على جوانب الطرق. ووصل التقارب إلى درجة دفع إيران رواتب لمقاتلي «طالبان» في بعض المناطق مثل «فراح»، حسب ما أدلى به مسؤول سابق في طالبان في حديثه لإذاعة محلية أفغانية⁽⁹⁾.

ز. ضمان حقوق الشيعة الأفغان ومشاركتهم في العملية السياسية في أفغانستان، وتوطيد علاقة إيران بهم كورقة ضغط مهمة على الساحة الأفغانية في يد إيران.

ح. تأمين الحدود لوقف حركة الجماعات المتطرفة عبر حدود البلدين، والحد من أعداد اللاجئين، ومواجهة تهريب المخدرات.

يتضح مما سبق أن الحسابات الإيرانية في أفغانستان أكثر تعقيدًا مما يتصور البعض، وقد يفسر لنا ذلك أسباب محاولة إيران نسج علاقات جيدة مع طالبان خلال السنوات الأخيرة بالتحديد، إذ استضافت إيران في 2016م قائد الحركة الملا أختر

منصور لجولات حوار استمرت شهرين (قبل أن يُقتل في غارة أمريكية بعد خروجه من الأراضي الإيرانية، حسب بعض المصادر). ثم ظهرت اللقاءات إلى العلن في 2021م، حين استضافت وزارة الخارجية الإيرانية جولة حوار مع قادة سياسيين تابعين للحركة في يناير 2021م، شارك فيها وزير الخارجية الإيراني السابق محمد جواد ظريف، ما عُدد في حينه تحولاً من مرحلة التنسيق مع الحركة إلى مرحلة تبني دبلوماسية احتواء الحركة، كما أظهر بعض مؤسسات صنع القرار في إيران موقفاً متعاطفاً مع طالبان، إذ أعلن أحمد نادري، عضو لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني، في أكتوبر 2020م أن طهران بحاجة إلى إعادة النظر في مواقفها من الحركة، بوصفها حركة متأصلة ذات قاعدة اجتماعية واسعة، فيما أشار قائد عسكري في الحرس الثوري إلى المصالح المشتركة بين طالبان وإيران، المتمثلة في مناهضة الوجود الأمريكي في المنطقة. وأشارت صحيفة «كيهان» المرتبطة بمكتب القائد الأعلى، وبوصفها الصحيفة التي تمثل توجهاً قوياً في مراكز صنع القرار في إيران، إلى التغيير النوعي في طبيعة حركة طالبان، مؤكدة أن الحركة لم تُعد نفس الحركة المتطرفة التي سيطرت على البلاد من قبل، كما أشارت إلى مواقف تدل على هذا التطور، إذ أعلن المتحدث باسم طالبان ذبيح الله مجاهد، في حوار له مع وكالة «تسنيم» المقربة من الحرس الثوري، أن الحركة «تضمن للإخوة الشيعة أنهم لن يتعرضوا لتمييز»، مبيناً أن طالبان غيرت توجهاتها، وتشهد تطوراً جوهرياً مقارنة بما كانت عليه في عام 2000م⁽¹⁰⁾.

3. الموقف الإيراني بعد الانسحاب الأمريكي:

رحّب النظام السياسي في طهران بانسحاب القوات الأمريكية من الأراضي الأفغانية، وعده انتصاراً لجبهة المقاومة، وللمشروع الإيراني في إزالة الوجود الأمريكي من الوجود على قرب حدود إيران. وعلى الرغم من الترحيب الظاهري بالانسحاب الأمريكي، وجد صانع القرار السياسي في إيران نفسه أمام موقف مقلق لعدة أسباب، منها: احتمال هيمنة طالبان على أفغانستان، إذ تنذر التجربة السابقة لسيطرة الحركة على مقاليد الحكم في أفغانستان بعدد من المخاطر والتحديات للمصالح الإيرانية في هذا البلد، علاوة على احتمال تشكل بؤر اضطراب مزمن على مقربة من الحدود الأفغانية-الإيرانية، إلى جانب تداعيات اقتصادية وأمنية متعددة. وضاعفت هيمنة طالبان على معابر حدودية مشتركة مع إيران المخاوف السياسية والأمنية الإيرانية، وذلك على الرغم من خطوات حركة طالبان الأخيرة لطمأنة الجيران، ومن ضمنهم إيران، لكن العقلية الإيرانية لا تزال تتوجس خيفة من حركة طالبان التي تحمل أيديولوجيا إسلامية «متشددة»، تُعدّ منافساً لأيديولوجيا ولاية الفقيه.

وتتبع المخاوف الإيرانية من حركة طالبان من الرؤية الإيرانية للحركة، وطبيعتها، وتعقيدات التعامل معها⁽¹¹⁾.

انقسمت الآراء في طهران حول كيفية التعامل مع التطورات الجديدة في أفغانستان إلى اتجاهين أساسيين: اتجاه يدعم فكرة الاستمرار في التقرب من طالبان والبحث عن سبل للتعامل معها كواقع مفروض، واتجاه آخر يعارض هذه الفكرة تماماً ويدعو إلى اتخاذ موقف رافض ومناهض لسيطرة طالبان «المطلقة» في أفغانستان.

ويبدو أن الاتجاه الأقرب إلى الواقع هو الذي يدعم ضرورة تليين الموقف الإيراني تجاه طالبان، والتعاون مع الحركة، لمنع صعود فرع تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان (ولاية خراسان) بالقرب من حدود إيران، واستثمار موقف طالبان من الوجود الأجنبي على أراضيها في ضمان الاستئصال الكامل للوجود الأمريكي من أفغانستان، ومنع محاولات إعادته من الأبواب الخلفية (على غرار المشروع التركي المطروح لتشغيل مطار كابل) وإبقاء قوات في أفغانستان⁽¹²⁾.

مع التحسب لأي تغييرات محتملة في مواقف طالبان مستقبلاً، جرت خلال شهر سبتمبر 2021م عدة تحركات إيرانية، منها إخلاء قنصلية إيران في مزار شريف، رغم تأكيد طالبان احترام البعثات الدبلوماسية. وإعلان حالة التأهب القصوى في صفوف الجيش الإيراني، والحرس الثوري على الحدود الشرقية، بعد هيمنة طالبان على المعبر الحدودي في هرات، وإرسال طهران معدات عسكرية إضافية إلى تلك المناطق الحدودية. ويمكن اعتبار دعم قاعدة الدفاع الجوي الخامسة، والقاعدة الجوية الرابعة عشرة التابعة للجيش الإيراني في مدينة مشهد، بمعدات قتالية، من ضمنها مروحيات هجومية، وطائرات استطلاع، إلى جانب سربين من الطائرات المقاتلة من طراز «F-5» و«1EQ/BQ.MirageF»، خطوات في إطار رص الصفوف تحسباً لأي طارئ وأي تحولات محتملة في موقف طالبان من المصالح الإيرانية (محاولة الاقتراب من باكستان أو السعودية).

من الواضح أن إيران على المدى القريب والمتوسط ستكون حريصة على تشجيع طالبان على الانفتاح على القوى السياسية الأخرى، لتحقيق معادلة الاستقرار هناك، بما يمنع ويغلق فرص الانزلاق لسيناريو الحرب الأهلية، الذي يُعدّ أكبر تهديد مباشر لإيران، لما سيترتب عليه من تزايد أعداد المهاجرين الأفغان داخل إيران، وما سيشكله من مصدر قلق على المستويين الأمني والاجتماعي. كما أن عدم الاستقرار الأمني على الحدود مع أفغانستان سيكون مصدر قلق جديداً للنظام في إيران، لتداعياته على تهريب الأسلحة والمخدرات، وتداعياته المحتملة على تفاقم الوضع الأمني في إقليم بلوشستان. كذلك لتداعياته على الصعيد الاقتصادي، إذ سترك عدم الاستقرار الناجم عن سيناريو الحرب الأهلية في أفغانستان أثراً سلبياً في

الاقتصاد الإيراني، بفعل توقف أو تراجع الصادرات إلى أفغانستان، التي بلغت 3, 2 مليار دولار خلال العام الإيراني الماضي (في حين تشير مصادر أخرى إلى أنها استقرت عند 4 مليارات دولار)، واطعة كابل في المرتبة الخامسة على قائمة مقاصد التجارة الإيرانية.

ثالثاً: مصالح القوى الإقليمية في أفغانستان ما بعد الانسحاب الأمريكي

لا شك أن جزءاً كبيراً من المشهد الراهن لتقاطعات المصالح الإقليمية في أفغانستان قد تأسس في مرحلة ما قبل الانسحاب، عبر تحركات منفردة من بعض الدول، منها باكستان والصين والهند ودول أخرى، ارتباطاً برؤية كل دولة لمصالحها، وما يمكن أن تشكله أفغانستان بالنسبة إليها من مصدر للتهديد أو من فرصة للتحرك والنفوذ، وربما التوسع والنفوذ الإقليمي. وسنتعرض في ما يلي لرؤية أهم الأطراف الإقليمية المعنية بالملف الأفغاني، وذلك على النحو الآتي:

1. مركزية أفغانستان لدي باكستان:

تشكل أفغانستان إحدى أهم ساحات الدور الإقليمي لباكستان، بحكم كونها دولة جوار، تشترك مع أفغانستان في حدود طولها 2400 كم، كما تستضيف باكستان قرابة 4, 1 مليون لاجئ أفغاني على أراضيها. وهي أكثر دولة لديها علاقات وثيقة مع طالبان، إذ ظهرت حركة طالبان في شمال باكستان في بداية تسعينيات القرن الماضي، كما حافظت باكستان على هذه العلاقات باستثناء السنوات الأولى من الاحتلال الأمريكي، إذ ساندت باكستان جهود الولايات المتحدة لإسقاط طالبان⁽¹³⁾.

في ما يتعلق بالاعتراف بحكومة طالبان في أفغانستان، قال وزير الإعلام الباكستاني فؤاد شودري إن أي اعتراف بإدارة طالبان «سيكون قراراً إقليمياً» سيُتخذ بعد المشاورات مع القوى الإقليمية والدولية⁽¹⁴⁾. وكان رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان قد قدم شرحاً في مقال مطول كتبه في صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية تضمن رؤية بلاده لمرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، مُقرّاً بما سماه «الخطأ» التاريخي لبلاده بالتمييز بين الفصائل الأفغانية، معتبراً أن ذلك لن يتكرر، وهو تفصيل عدّه المراقبون بمثابة استعداد لبناء الأواصر مع حركة طالبان من جديد⁽¹⁵⁾.

وتشعر باكستان بالقلق من التحركات الإيرانية على الساحة الأفغانية، لهذا ستعمل باكستان لكسب حركة طالبان إلى جوارها، وإخراجها من أي سيطرة غالبية لإيران، فوصول النفوذ الإيراني إلى حدودها الشمالية، حيث المزيج الطائفي الأفغاني-الباكستاني المركب وذو التاريخ من الصراع، قد يشكل مساساً باستقرار البلاد.

وبطبيعة الحال فإن حكومة أفغانية قوية في كابل مهم لباكستان لعدم بروز للنزعة القومية لدى قبائل البشتون، وذلك من أجل عدم إثارة هذه القضية، بل إن عدم قوة

الدولة الأفغانية ككل سيخدم هذا الملف، لأن القوميات الأخرى في أفغانستان من غير البشتون، كالتاجيك، يرفضون هم أيضاً الاعتراف بخط ديورند الحدودي بين أفغانستان وباكستان، الذي قسم قبائل البشتون بين طرفي الحدود.

على المدى القريب يبدو الخيار الممكن في الوقت الراهن والمرجح أن تلعبه باكستان داخل أفغانستان هو دعم سلطة «طالبان الأفغانية»، ولكن بمشاركة سياسية بارزة من مختلف الفصائل والجماعات المحلية الأخرى، مثل ممثلي الحكومة الحالية، والقوى الممثلة لقبائل التاجيك والأوزبك والهزارة وغيرهم. وسيكون بإمكان نمط هذا الحكم الائتلافي في النهاية الحصول على الشرعية الدولية، ما يعني سهولة تلقي كابل دعماً دولياً وتحقيق استقرار الأوضاع في البلاد، ما سيمكن باكستان من تحقيق أهدافها الاقتصادية والإستراتيجية، والتغلب على الدور الهندي والإيراني في الجارة أفغانستان، أو على الأقل موازنتهما.

تعتقد باكستان أن بإمكانها إعادة بناء نفوذها، بوجود طالبان في السلطة، إذ إن معظم التجارة في أفغانستان تمر عبر باكستان، بما في ذلك المنتجات الأساسية مثل الدقيق والأرز والحضراوات والإسمت ومواد البناء. بالإضافة إلى ذلك، تريد باكستان إنشاء «جسر اقتصادي» مع جمهوريات آسيا الوسطى عبر أفغانستان، مما يساعد على ربط البلاد باقتصاد المنطقة الأوسع. هذا الاعتماد الاقتصادي يمكن أن يشجع طالبان على التعاون مع باكستان في مجموعة من القضايا، بما في ذلك مسألة الأمن.

وفي ظل الرغبة الباكستانية في التقرب من طالبان، ستكون باكستان قادرة على زيادة نفوذها بشكل كبير، وإحكام عمقها الإستراتيجي في مواجهة الهند، إذ ستحاول إسلام آباد إحكام السيطرة على التوتر الداخلي لأقلية البلوش وعسكر «جنجوي» وطالبان الباكستانية، فسيطرة طالبان تعني نفوذاً أقل للهند في البلاد، إذ كانت باكستان منزوعة بشكل خاص من وجود قنصليات هندية على طول الحدود الأفغانية-الباكستانية، في مدن مثل جلال آباد وقندهار. ودائماً كانت تُعدُّ هذا الوجود بمثابة قنوات رعاية ودعم للعناصر المناهضة لباكستان، مثل جماعة تحريك «طالبان باكستان» في الشمال ومختلف الجماعات المتمردة البلوشية في الجنوب.

كما تتطلع باكستان بشكل رئيسي إلى تحقيق هدف رئيسي من علاقتها المستقبلية مع القيادة الجديدة في كابل، يتمثل في توفير حماية لمنع الهجمات الإرهابية انطلاقاً من الحدود المشتركة التي قد تشنّها حركة «طالبان باكستان» من ملاذاتها الآمنة داخل الأراضي الأفغانية، و«تريد باكستان بشكل أساسي بناء علاقة مع كابل تمكنها من إنهاء حالة القلق حيال حدودها الغربية، وأيضاً القلق حيال شن أي هجمات إرهابية من الملاذات الآمنة في أفغانستان».

وأخيراً ترغب باكستان في ضمّ أفغانستان إلى المحور الباكستاني-الصيني وتحديدًا إلى مشروع الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني الضخم الذي يضمّ مشاريع بنى تحتية بقيمة 62 مليار دولار.

2. التأثير على المصالح الهندية:

لا شك أن صعود طالبان بعد الانسحاب الأمريكي قد مثّل مصدر قلق كبيراً للقيادة الهندية، إذ تخشى الهند من أن يؤدي تقارب محتمل بين طالبان وباكستان إلى تقويض وجودها في أفغانستان. وكانت مؤشرات الإنزعاج واضحة في أثناء عملية الانسحاب، إذ أجّلت الهند طاقمها الدبلوماسي بأسره الذي يضمّ أكثر من 190 موظفًا من العاصمة الأفغانية كابل.

وعلى وقع التطورات الأخيرة في أفغانستان وسيطرة طالبان على زمام الأمور في أفغانستان، باتت الحكومة الهندية برئاسة رئيس الوزراء ناريندرامودي في مأزق، إذ كانت سياسة نيودلهي تجاه طالبان مناهضة لها لعقود. مع ذلك تشير كل المؤشرات إلى أن الحكومة الهندية ستظل منفتحة ومنتظرة ومترقبة لخطوات طالبان خلال المرحلة الانتقالية وبعدها، خصوصًا في ما يتعلق بمستويات التقارب المحتملة بين طالبان وباكستان والصين.

تخشى بعض الدوائر الهندية من أن الاستثمارات الهندية في أفغانستان باتت في خطر عقب استيلاء طالبان على السلطة، فخلال العقدين الماضيين بلغت الاستثمارات الهندية في أفغانستان أكثر من 3 مليارات دولار، أي ما يعادل 2,6 مليار يورو في قطاعات البنى التحتية، بما في ذلك أكثر من 400 مشروع في أنحاء أفغانستان⁽¹⁶⁾.

قد تكون الهند من أكثر الخاسرين من التطورات الأخيرة في أفغانستان وصعود حركة طالبان. فمن منظور نيودلهي، ما حدث يُعدّ انتصارًا للتطرف الراديكالي الذي لديه مشكلات تصل إلى حد العداوة مع الهند، والذي لن يتوانى في تنفيذ عمليات إرهابية داخل الهند، وفقًا لحساباتها. ويرى مراقبون أن أفغانستان في ظل حكم طالبان ستشكل تحديات أمنية للهند، فعلى مدى سنوات تنشط جماعات مسلحة مناهضة للهند مثل «عسكرة طيبة» و«جيش محمد» على الحدود الأفغانية-الباكستانية، وتتدرب في معسكرات هناك، وانطلاقًا من المنطقة الحدودية تشن هذه الجماعات هجمات في الهند. وفي أعقاب سيطرة طالبان على أفغانستان فإن مسلحي هذه الجماعات قد يكتسبون جرأة أكثر ويحصلون على مناطق نفوذ أكبر لتنفيذ هجماتهم⁽¹⁷⁾.

3. تركيا والرغبة في زيادة النفوذ:

على الرغم من بعدها الجغرافي عن أفغانستان فإن تركيا قد تمكنت من فرض نفسها ضمن قائمة اللاعبين الإقليميين في أفغانستان، سواء بانضمامها إلى قوات الناتو العاملة

في أفغانستان قبل الانسحاب، أو من خلال دورها في تشغيل مطار كابل، بالتعاون مع قطر، والمساهمة في حماية المطار بقواتها الموجودة هناك⁽¹⁸⁾.

من الواضح أن تركيا سُنّبتقي على وجود عسكري في أفغانستان، وستحاول إقناع طالبان بقبول هذا الدور، وقد تلعب قطر أيضًا دورًا في هذه المهمة لصالح الأتراك. والحديث هنا يدور حول صفقة لها أبعاد كثيرة، سياسية وإستراتيجية وعسكرية، فهناك حديث عن دعم مادي وسياسي ولوجستي لأفغانستان، لكي تلعب أنقرة دورًا أكبر في مرحلة ما بعد انسحاب قوات حلف الناتو وعلى رأسها القوات الأمريكية⁽¹⁹⁾، إذ تسعى تركيا إلى توظيف وجودها في مطار كابل لدعم نفوذها في آسيا الوسطى والقوقاز، فمطار كابل يُعدّ منطقة حيوية ومحورية لتأمين البعثات الدبلوماسية والمؤسسات الرسمية وتأمين وصول المساعدات وعمليات الإغاثة، وفضلاً عن ذلك كون تركيا تتحكم في أمن المطار فإن ذلك يمكنها من استخدامه ورقة ضغط أو مساومة لصالحها في المستقبل، سواء باتجاه قوى دولية أو داخلية بعد ترسيخ وجودها هناك، علاوة على ما يوفره هذا الوجود من فرص لتركيا في تعزيز وجودها في وسط آسيا، بما يمكنها من الاشتراك في لعبة إعادة تشكيل التوازنات في تلك المنطقة، خصوصًا على صعيد العلاقات مع روسيا التي توترت في الفترة الأخيرة بسبب عدم رضا روسيا عن الدور الذي لعبته تركيا في الصراع الأخير بين أرمينيا وأذربيجان، والحديث عن رغبة تركية في إقامة قاعدة عسكرية لها في أذربيجان، وهو ما يُعدّ تهديدًا لروسيا بصورة أو بأخرى⁽²⁰⁾.

4. دول الخليج والتطلع لدور بناء في أفغانستان:

من الواضح أن اللعبة الإقليمية القادمة في أفغانستان سيشارك فيها بعض دول الخليج، خصوصًا قطر التي تمكنت من بناء علاقات وثيقة مع قادة طالبان في الدوحة، منذ استضافتها لمكتب الحركة في الدوحة في عام 2013م، ودورها في رعاية المفاوضات بين الحركة والأمريكان، التي أفضت إلى التوقيع على اتفاق سلام أفغانستان في عام 2020م، إذ برز الدور القطري بشكل واضح في مرحلة الانسحاب من أفغانستان، فمنذ سيطرة طالبان على أفغانستان بدأت ملامح الدور القطري تتبلور بشكل أوضح، فقد لعبت كل من قطر وتركيا دورًا مشتركًا اتضح معه وجود تنسيق كبير بينهما على المستويين السياسي والأمني والعسكري، وهو ما وضع بالنسبة إلى دور كلا البلدين في تشغيل مطار كابل، كما وضع أيضًا أن بين حركة طالبان من جهة، وقطر وتركيا من جهة أخرى، تعاونًا كبيرًا، بحيث تلعب الدوحة وأنقرة دور حلقة الوصل والوسيط والمنسق بين الحركة وباقي دول العالم، لذلك سنلاحظ في الخطاب السياسي القطري حول أفغانستان أنها تسوّق بصورة كبيرة لمسألة ضرورة تجنب فرض العزلة على طالبان، وتشجيع دول العالم على الانفتاح عليها والدخول معها في حوار، إذ رتبت قطر أكثر من حوار بين طالبان وبعض الدول

الغربية مثل ألمانيا وفرنسا. كما كان لافتاً ما جرى الكشف عنه بأن معظم الدول الأوروبية إلى جانب الولايات المتحدة سيدير شؤونه الدبلوماسية والقنصلية والأمنية في أفغانستان من خلال مكاتب في الدوحة. بذلك وضع شكل الدور الذي ستلعبه قطر خلال الفترة القادمة في الملف الأفغاني.

كما أن السعودية والإمارات، اللتين تملكان خبرة تاريخية سابقة في التعامل مع طالبان منذ تسعينيات القرن الماضي، لهما حظوظ كبيرة في لعب دور مهم في مستقبل أفغانستان، خصوصاً في ما يتعلق بالشق الاقتصادي، ودعم المسار السياسي الانتقالي، في حال التزمت طالبان تعهداتها الخاصة بحقوق الإنسان ومنع أي تعاون مع التنظيمات المتطرفة، وبإشراك كل القوى السياسية الأفغانية في الحكم.

لقد اتخذت السعودية والإمارات قرارات بغلق بعثتيهما الدبلوماسية في كابل في منتصف أغسطس 2021م، ما يشير إلى حالة القلق من تطورات المشهد هناك، فالصورة لم تكن واضحة، وكل الاحتمالات واردة، وتبقى سلامة الطواقم الدبلوماسية فوق أي اعتبار، إلا أن هناك تحركات لتثبيط العلاقة مع حركة طالبان والتواصل معها من خلال إعلان المملكة إعادة افتتاح القسم القنصلي بسفارتها في كابل⁽²¹⁾.

يشير بعض التحليلات إلى أن استضافة الإمارات للرئيس الأفغاني أشرف غني قد تحدّ من مساحة الحركة المتاحة أمام الإمارات مستقبلاً، على الرغم من تأكيد الحكومة الإماراتية أن دواعي الاستضافة كانت إنسانية بحتة. وتشير نفس التحليلات إلى أن حظوظ المملكة العربية السعودية في أن تلعب دوراً مهماً في مستقبل أفغانستان تُعدّ كبيرة، بالنظر إلى المكانة الدينية التي تتمتع بها السعودية كمركز للعالم الإسلامي، والتقدير أو النفوذ الذي تتمتع به بين جميع الفصائل الأفغانية، بما يمكن أن يدفع المملكة في نهاية المطاف إلى لعب دور أكبر في دولة مسلمة شقيقة. وتؤكد هذه التحليلات أن الرياض صاحبة الورقة الأقوى في التأثير في توجهات طالبان، وربما دفعها نحو مزيد من الاعتدال، إذ تستمدّ طالبان قسطاً كبيراً من شرعيتها من خلفيتها الدينية، ولا سيّما في المناطق الريفية في أفغانستان. ومع وجود مشاركة دبلوماسية مباشرة أو غير مباشرة مع المملكة سيتاح للأفغان السفر إلى السعودية للحج أو العمرة، الأمر الذي سيعزز رأس المال الديني لطالبان.

لقد مثلت الأزمة الأفغانية ولحظة الانسحاب تحديداً فرصة مهمة لاختبار القدرات الخليجية في تقديم المساعدة لحلفائها، لا سيما الولايات المتحدة، خصوصاً في ما تعلق بعملية الإجلاء والاستضافة للرعايا الأفغان والأجانب في بعض دول الخليج، ومنها البحرين والكويت إلى جانب قطر والسعودية والإمارات، ومع ذلك فإنّ المجال السياسي لدول الخليج يتسع لما هو أكثر من كونها مجرد مراكز عبور للاجئين الأفغان. لقد أرسلت الإمارات بالفعل مساعدات طبية وغذائية كجزء من التزامها

تقديم المساعدة الإنسانية. ولأن المساعدات الخارجية تشكل عنصراً رئيسياً في ميزانية التنمية في البلاد، فيمكن لقادة الخليج استخدام قوتهم المالية الكبيرة لدعم مشاريع التنمية في أفغانستان، بالإضافة إلى المساعدة في تحسين البنية التحتية الصحية، وهذا سيؤدي حتماً إلى زيادة رصيدهم السياسي في أفغانستان.

رابعاً: مصالح القوى الدولية في أفغانستان

يمكن النظر في التقاء وتضارب مصالح القوى الدولية المختلفة في أفغانستان خلال المرحلة الراهنة من خلال ما يأتي:

1. المصالح الأمريكية:

لم تخرج واشنطن من أفغانستان حتى وطدت اتفاقاً للسلام مع طالبان، وقَّعه الطرفان العام الماضي، ويقضي بتأمين الولايات المتحدة من أي خطر جديد مصدره أفغانستان، بيد أن أمريكا ستبقى في جميع الأحوال لاعباً رئيسياً في أفغانستان، رغم رحيل قواتها، لكن علاقات طبيعية مع حكومة تشكلها طالبان قد تكون بعيدة المنال.

ربما أخطر ما تخشاه الولايات المتحدة أن تتحول أفغانستان إلى بؤرة جديدة للصراع الإقليمي والدولي، إذ تتداخل مصالح دول الجوار والدول العظمى، وهو ما حذر منه السفير الأمريكي في كابل، روس ويلسون، الذي دعا إلى عدم الدخول في «حرب بالوكالة» ودعم استقرار أفغانستان، والابتعاد عن أي حرب باردة جديدة بشأنها.

من المرجح ألا تسعى الولايات المتحدة إلى تغذية وتصعيد النزاع في أفغانستان، بل ستعمل على منع تفاقمه وامتداده إلى باقي دول وسط آسيا ومشاركتها فيه، وذلك لأن كثيراً من الشركات العاملة لإنجاز مشروع أنابيب الغاز لدول بحر قزوين شركات أمريكية⁽²²⁾.

2. المصالح الأوروبية:

لا شك أن بعض القوى الأوروبية قد أعلن صراحة عن عدم ارتياحه للطريقة التي جرى بها الانسحاب من أفغانستان، والتي حدثت دون تنسيق كاف مع الشركاء الأوروبيين، الأمر الذي عدّه بعض القادة الأوروبيين مثل المستشار الألمانية السابقة أنجيلا ميركل أمراً مهيناً لأوروبا، ولا ينسجم مع روح الشراكة عبر الأطلسي، فيما اعتبرته قوى أخرى مثل فرنسا استمراراً للنهج الأحادي في السياسة الأمريكية التي شجّع عليها الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب⁽²³⁾.

سياسياً تتجه أوروبا للتعامل والحوار مع طالبان، بوصفها الطرف المسيطر والممثل لأفغانستان في الوقت الراهن، مع وضع شروط للاعتراف بها، أولها الوفاء بالتزاماتها أنها لن تكون حاضنة للجماعات الإرهابية، أو أن تكون مصدراً لتصدير

الأنشطة الإرهابية أو المتطرفين إلى جيرانها. أما الشرط الثاني فسيكون احترام حقوق الإنسان، وبالأخص حقوق المرأة، وسيادة القانون، وحرية الصحافة والإعلام، في حين تمثل الشرط الثالث في تشكيل حكومة انتقالية توافقية شاملة، تمثل جميع الفئات، بما فيها السياسيون السابقون. والشرط الرابع سيكون تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب الأفغاني بالطريقة التي يراها الاتحاد ملائمة لشروطه، والزيادة التي ستطرأ عليها تدريجياً. أما الشرط الأخير فهو يكمن في التزام طالبان وعودها بشأن السماح للمواطنين الذين يرغبون في مغادرة أفغانستان، سواء كانوا من المواطنين الأفغان أنفسهم أو الأجانب، بلا عوائق.

وفيما يتعلق بمسألة الاعتراف بطالبان استبق رئيس الوزراء البريطاني ووجه رسالة مباشرة إلى بعض الدول المعنية بالملف الأفغاني، ومنها باكستان، مفادها أن الاعتراف بنظام طالبان لا بد أن يكون على أساس دولي، لا أحادي⁽²⁴⁾.

وعلى المستوى الأمني تعطى أوروبا أهمية لملف الإرهاب، حيث تخشى أوروبا من أن عودة طالبان، والانسحاب الأمريكي الذي وصفته بـ«الفوضوي»، سيخلق فراغاً ملائماً للجماعات الإرهابية أمثال القاعدة وغيرها، مما يساعدها على إيجاد موطنٍ قدم في أفغانستان مرة أخرى، وبشكل تهديداً للأمن الأوروبي.

كذلك تخشى أوروبا من أن يؤدي سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية في أفغانستان إلى موجات هجرة جديدة من أفغانستان باتجاه أوروبا، كما حدث في الأزمة السورية، مما سيجعلها أعباءً اقتصادية واجتماعية جمة، لذلك أكدت المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية في أفغانستان إيفا يوهنسون ضرورة منع الوصول غير النظامي إلى حدود الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لهذا التخوف أيضاً صرحت المستشار الألمانية السابقة أنجيلا ميركل بأنه «يجب عدم تكرار أخطاء الماضي»، وذلك في إشارة إلى أزمة اللاجئين عام 2015م، إذ فرّ نحو مليون مهاجر إلى أوروبا في غضون عام، مما أدى إلى تنامي الحركات الشعبوية داخل أوروبا، وإحداث شرخ داخل التكتل الأوروبي العاجز حتى الآن عن اعتماد أو تطوير خطة عادلة للتحكم في الهجرة. لذلك هناك توجه أوروبي للتعاون مع الدول المجاورة لأفغانستان والتي تستضيف اللاجئين، حتى يظل اللاجئون في المنطقة، ومن بينها إيران.

وعلى المستوى العسكري، ومع بروز التوجه المستقبلي لتشكيل قوة عسكرية أوروبية للرد السريع، بما يقلص اعتمادها على واشنطن ويجنبها التغيرات السريعة في سياسات الأخيرة، إذ طرح وزراء دفاع الاتحاد الأوروبي خلال الاجتماع الأخير في سلوفينيا (03 سبتمبر 2021م)، مقترح مشروع تشكيل قوة رد سريع أوروبية يبلغ عناصرها 5 آلاف جندي إلى الدول الأعضاء الـ27، بهدف مراجعة إستراتيجية

الدفاع لدى أوروبا والتعامل مع الأزمات الدولية، بعد انتقاد البعض لموقف أوروبا الأخير حيال القرار الأمريكي الأحادي بإنهاء تأمين مطار كابل نهاية شهر أغسطس الماضي، مما أجبر الدول الأوروبية على وقف عملية الإجلاء الخاصة بها، دون أن تكون هذه القوة بديلاً لحلف الأطلسي (وهذا ما أكدته ألمانيا ودول أوروبية أخرى).

3. المصالح والشواغل الصينية:

رغم ترحيب الصين بالانسحاب الأمريكي من أفغانستان من حيث المبدأ، فإن الصين انتقدت ما سمته «الانسحاب المفاجئ»، وفق تعبير المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، هوا تشونينغ. وتعدّ الصين أقرب الحلفاء إلى باكستان التي لها علاقة قوية مع حركة طالبان.

وقد أصبحت الشركات الصينية مع انسحاب الولايات المتحدة في وضع جيد لاستغلال إمكانات التعدين في أفغانستان، بما في ذلك المعادن النادرة التي تدخل في صناعة الشرائح الدقيقة وغيرها من التقنيات المتطورة. وقد ذكرت صحيفة «غلوبال تايمز» الصينية للشؤون الدولية في 24 أغسطس الماضي 2021م أن الشركات الصينية لا تزال تدرس المخاطر السياسية والأمنية، فبالإضافة إلى ذلك ستعتمد قدرتها على العمل في أفغانستان على مدى تأثير الأخيرة بأي عقوبات غربية قد يجري فرضها، حسبما ذكرت الصحيفة. وتتخوف بكين من التأثير السلبي لعدم الاستقرار في آسيا الوسطى بعد الانسحاب الأمريكي، ومن أن يؤثر هذا الانسحاب في المشروع الإستراتيجي الصيني «الحزام والطريق»، الذي أطلقه الرئيس شي جين بينغ في 2013م، ويمر في دول كثيرة، أبرزها دول آسيا الوسطى، التي تقع أفغانستان في القلب منها.

على هذا تتجه الصين نحو مزيد من الانخراط في أفغانستان، فمن منظور إستراتيجي، لدى الحكومة الصينية سبب قوي لمزيد من الانخراط في أفغانستان؛ تقع الدولة عند مفترق طرق حاسم لمبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الصيني، التي تتضمن التجارة ومشاريع البنية التحتية في كل من إيران وباكستان، كما تشعر بكين بالقلق من إمكانية استخدام أفغانستان ملاذاً آمناً للمتطرفين في المنطقة، لا سيما للمنحدرين من منطقة شينجيانغ غربي الصين.

وتراهن الصين حسب تقديرات وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، على شركائها في منظمة شنغهاي، للحفاظ على مصالحها في تلك المنطقة، وتعزيز الحوار الإستراتيجي الصيني-الباكستاني حول تعزيز السلام في أفغانستان..

وعلى الرغم من أن الصين تحاول استثمار الخروج الأمريكي من أفغانستان من أجل تعزيز حضورها على الساحة الأفغانية، وتطوير نفوذها الاقتصادي لنفوذ سياسي وربما لشراكة إستراتيجية طويلة الأجل مع الحكومة الأفغانية التي ستشكلها طالبان، لكنّ أمام هذا الطموح الصيني شروط وتحديات كثيرة، منها موقف طالبان من أقلية الإيغور

المسلمة في الصين، إذ تريد بكين تحييد موقف طالبان عن هذه القضية بشكل كامل، لذلك لاحظنا أنه قبل أسبوعين فقط من سيطرة طالبان على الأوضاع في أفغانستان، وفي خطوة «استباقية» من بكين، استقبلت الصين وفدًا من طالبان، وبعد يوم واحد من سيطرة طالبان أعلنت عن استعدادها تعميق العلاقات الودية والتعاونية مع طالبان، كما أن السفارة الصينية ما زالت تعمل هناك، رغم نقل الولايات المتحدة وأغلب الدول الأوروبية مقرات بعثاتها الدبلوماسية إلى خارج أفغانستان (قطر)، كما حرص الإعلام الصيني على التناول الإيجابي لفرص التعاون الممكنة بين الصين وحركة طالبان، إذ سلط الضوء على المشروعات الممكن استغلالها في أفغانستان مثل المعادن والنفط ورواسب الليثيوم، وإمكانية انضمام أفغانستان إلى مشروع «الحزام والطريق»، فالصين تسعى إلى إدماج أفغانستان ضمن «الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني» في إطار مبادرة «الحزام والطريق». ولطالما رغبت الصين في دفع استثمارات ضخمة في أفغانستان بالنظر إلى أنها تملك أكبر احتياطي غير مستغلة على مستوى العالم من النحاس والفحم والحديد والغاز الطبيعي والكوبالت والزنك والذهب والليثيوم والثوريوم، بقيمة إجمالية تتجاوز تريليون دولار⁽²⁵⁾.

4. المصالح الروسية:

تعدّ روسيا من أهمّ القوى الدولية المعنية بتطورات المشهد الراهن في أفغانستان، لعلاقتها التاريخية مع أفغانستان وخبرتها السابقة هناك، والأهمية التي تمثلها أفغانستان من الناحية الجيوإستراتيجية بالنسبة إلى روسيا. لذلك مثلت خطوة الانسحاب الأمريكي من أفغانستان مصدر قلق وإزعاج للروس، الذين اعتبروا أن جانبًا من الأبعاد الإستراتيجية لهذه الخطوة الأمريكية مرتبط بتصدير مشكلة أفغانستان إلى روسيا ودول الجوار الأفغاني⁽²⁶⁾.

تسعى روسيا إلى توسيع إطار الشراكة في أفغانستان، حيث تضمنت الإستراتيجية الروسية أيضًا جهودًا دولية، بما في ذلك «الترويكا الموسعة» التي تضمّ الصين وباكستان والولايات المتحدة⁽²⁷⁾.

كما تعمل على التعاون مع الصين وإيران، فروسيا تدرك جيدًا أن في الساحة الأفغانية فاعلين جددًا، يمكن التنسيق معهم لتحقيق الاستقرار هناك، وقد وضع من جملة التحركات الروسية خلال الفترة الأخيرة توجهها للتعاون مع كل من الصين وإيران. ولا يمنع ذلك من ترقب روسيا للتطورات، فمنذ اقتراب طالبان من السيطرة على أفغانستان، عززت موسكو نشاط القاعدة العسكرية الروسية في طاجيكستان، ووطدت قواتها في فيرغيزستان. فالمصلحة الجوهرية لروسيا داخل أفغانستان تكمن في الحيلولة دون حدوث زعزعة استقرار المنطقة، إلا أن موسكو لا ترى مشكلة في التعامل مستقبلاً مع حكومة تسيطر عليها طالبان.

ومن المتوقع أن تواصل موسكو «سياستها المزدوجة» بشأن أفغانستان، فمن ناحية تسعى إلى التواصل مع طالبان لضمان أمنها السياسي، ومن ناحية أخرى توجد زيادة في عدد القوات الروسية في طاجيكستان، عدا عن تعاون عسكري مكثف مع طاجيكستان وأفغانستان لمنع «المتطرفين» من القدوم إلى تلك البلدان عبر الأراضي الأفغانية. وعلى نطاق أوسع، فإن انسحاب الولايات المتحدة من آسيا الوسطى يقلل من نفوذ واشنطن في منطقة تُعدّها روسيا مجال نفوذها⁽²⁸⁾.

خامساً: الفرص وحدود حركة إيران على الساحة الأفغانية

1. الفرص المتاحة أمام إيران:

على النحو الذي جرى عرضه في الأجزاء السابقة من هذه الدراسة، سنلاحظ أن إيران تواجه بيئة إقليمية ودولية معقدة في أفغانستان، قد تشكل لها تحدياً كبيراً في الحفاظ على مصالحها في أفغانستان، ومع ذلك تظل هناك بعض الفرص المتاحة للحركة. وعلى هذا يمكن رسم خريطة لتقاطعات المصالح المحتملة بالنسبة إلى إيران على النحو الآتي:

أ. التعاون مع باكستان: تضع إيران العلاقات مع باكستان في مرتبة مهمة ضمن تصورها لمستقبل تحقيق الأمن الإقليمي في أفغانستان والمنطقة، إذ تريد طهران إبقاء علاقاتها مع إسلام آباد منفصلة عن تطور الأحداث الذي تشهده أفغانستان وتبادل سياسات القوى الحاضرة فيها، لا سيما التغييرات التي تجريها الولايات المتحدة في سياستها حيال المنطقة، والتي تتغير بتغير الإدارات. ويبدو أن الترويكا الباكستانية-الإيرانية-الأفغانية سيكون لها اليد العليا في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي، وذلك بحكم الجغرافيا والروابط التاريخية والعرقية.

ب. القلق الإيراني من الدور التركي المتصاعد: تدرك طهران أن الدور التركي الجديد في أفغانستان سيشكل لأنقرة ميداناً وشيكاً لصراع السيطرة والنفوذ، لكنه سيضعها في المقابل في مواجهة تحديات كبيرة من طالبان إلى إيران وربما إلى حد ما مع باكستان، إذ وضّح توجه بعض وسائل الإعلام في إيران وباكستان، وربما روسيا المنزعجة من التحرك التركي، أنها قد شنت حملات ضد أنقرة وتتحدث عن نقل المرتزقة السوريين من ليبيا وشمال سوريا إلى أفغانستان، وتذكر تركيا بضرورة مراعاة التوازنات الإقليمية هناك. ورغم أن إيران لم تعلق على الخطوات التركية في أفغانستان حتى الآن، فإن ذلك لا يعني أنها ترحب بالأمر، فهي تنظر بقلق إلى وجود تركيا شرق حدودها⁽²⁹⁾.

ج. قضايا اللاجئين وتصاعد التطرف نقطة التقاء إيرانية مع مصالح الأطراف الإقليمية والدولية: يتشارك معظم القوى الإقليمية والدولية المعنية بالملف الأفغاني مع إيران في ما يتعلق ببعض مخاوفها حول التطورات الأفغانية، فاستمرار الصراع

وتصاعد العنف سيدفعان بموجة جديدة من اللاجئين نحو إيران ودول الجوار المباشر لأفغانستان، وكذلك نحو تركيا وأوروبا، كما أن نشوء أو تقوية جماعات متطرفة في أفغانستان سيؤثر في مصالح كل هذه الدول.

د. إشكالية الاعتراف بالحكومة الأفغانية الجديدة: سيظل موضوع الاعتراف بطالبان نقطة خلاف بين إيران والدول المعنية بهذا الملف، فروسيا على سبيل المثال تربط القبول الروسي لطالبان بقبول دول مجاورة لأفغانستان مثل طاجيكستان وأوزبكستان. وفي حين أبدت أوزبكستان قبولاً متحفظاً لطالبان، فإن الجار الطاجيكي سبق أن أعلن أنه لن يعترف بحكومة طالبان التي تغلب عليها الصبغة البشتونية، ما لم تحتو على بعض التمثيل الشعبي للأطراف الأفغانية التي يمثل الطاجيك نحو الربع منها، فيما تؤكد أوروبا أن الاعتراف يجب ألا يكون فردياً، بل يكون ضمن سياق دولي متفق عليه، يضمن التزام طالبان تعهداتها أمام المجتمع الدولي.

هـ. دور إيران في ترجيح كفة المحاور الإقليمية الراغبة في ضم أفغانستان إليها: يُتوقع أن تلعب إيران دوراً مهماً في ترجيح كفة التحالفات التي من المحتمل جذب أفغانستان إليها على المدى المنظور، فلا شك أن ضم أفغانستان إلى محور «الصين-باكستان» سيمثل من ناحية فرصة كبيرة لتوسيع حجم النفوذ الصيني في أفغانستان، وفي إقليم جنوبي آسيا بشكل عام. كما سيضمن من ناحية ثانية تعميق ارتباط أفغانستان بباكستان، بعيداً عن دائرة النفوذ الهندي. هذه التخوفات دفعت الهند إلى محاولة ربط أفغانستان بها كإحدى دوائر السياسة الخارجية الهندية الأساسية، وتعتمد الهند في هذا الإطار على عدد من الأدوات السياسية والاقتصادية والأمنية على المستوى الاقتصادي⁽³⁰⁾.

و. التوافق الروسي-الصيني-الباكستاني-الإيراني: هذه الدول الأربع متفقة على الخطوط العامة للتعامل مع الموقف الراهن في أفغانستان، خصوصاً في ما يتعلق بمسؤولية الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في تحمّل الجزء الرئيسي من الإنفاق المرتبط بإعادة بناء أفغانستان بعد الصراع، للحيلولة دون حدوث أزمة إنسانية وانهيار اقتصادي. بالإضافة إلى الاتفاق على ضرورة تشكيل «بنية سياسية شاملة» تمثل كل الجماعات العرقية، ومنع استخدام الحركات «المتشددة» للأراضي الأفغانية⁽³¹⁾.

2. حدود حركة إيران على الساحة الأفغانية:

في ظل تنافس إقليميٍّ محموم على النفوذ، وبوضع كل التقاطعات الإقليمية والدولية السابق ذكرها في الاعتبار، تتطلع طهران إلى لعب دور في مستقبل أفغانستان بدوافع أمنية واقتصادية تحفزها للتعاطي مع حركة طالبان ترقباً لمسار بناء نظامها السياسي الجديد، ويمكن النظر إلى آفاق الدور الإيراني في ضوء النقاط الآتية:

أ. التنسيق المحدود: يظل التنسيق المشترك مع حركة طالبان هو الخيار الأبرز على المدى القريب لضمان أمن الحدود واستئنافاً للحركة التجارية بين الجانبين للعودة إلى

طبيعتها، التي كانت تدرّ على إيران 5 ملايين دولار يومياً، وبما يسهم في تحقيق نوع من الاستقرار الأمني والاقتصادي، في ظل دعم روسيا للإفراج عن الاحتياطي النقدي لأفغانستان في المصارف الأمريكية. ويدعم ذلك استئناف تصدير الوقود إلى أفغانستان بطلب من حركة طالبان في 23 أغسطس الماضي، وعدد من التصريحات الرسمية، من بينها تأكيد المتحدث باسم الخارجية في 28 يونيو الماضي أن طالبان لا تمثل كل الأفغان وإنما تُعدّ جزءاً من الحل، وإعلان الرئيس الإيراني مؤخراً رفضه أي محاولة لفرض الوصاية الخارجية على أفغانستان، ودعوته إلى تشكيل حكومة شاملة لجميع العرقيات.

ب. الانخراط الحذر: يتمثل في لعب دور في المشهد السياسي الأفغاني قيد التشكل عبر التواصل مع مختلف القوى السياسية والأقليات القومية لموازنة نفوذ طالبان وعرض تقديم المساعدة الأمنية واللوجستية، مع التواصل بشكل خاص مع قادة مجتمع الهزارة ودعمهم في مواجهة التهديدات المحتملة، ومع تجنب فتح جبهة تصعيد مع الحركة التي بدأت في طمأننة المجتمع الدولي بضمان حقوق الأقليات، إذ سمحت مؤخراً بإقامة احتفالات عاشوراء وتعهدت بحماية الحسينيات الشيعية في أفغانستان.

ج. المساهمة في إعادة الإعمار: تُعدّ المساهمة الفعالة في التعاون الاقتصادي الإقليمي أحد أبرز مساعي طهران على المدى البعيد في ضوء الإمكانيات الكبيرة والموقع الإستراتيجي لأفغانستان على طريق الحرير من جهة، ومحور شمال جنوب من جهة أخرى، وما يستدعيه كلا المشروعين من بناء وتأهيل بنية تحتية متطورة تعزز من ربط أفغانستان بالاقتصاد العالمي.

خلاصة

على الرغم من كل جهود إيران وتحركاتها خلال السنوات الماضية للتكيف مع متغيرات الواقع الأفغاني، غير إن الواقع الأفغاني اليوم وعقب خروج الولايات المتحدة وحلف الأطلسي وقوات التحالف الدولي قد أصبح أكثر تعقيداً وتشابكاً من ذي قبل، وهذا الواقع الجديد يفرض تحديات كثيرة أمام إيران، أهمها: سيولة الواقع الداخلي الأفغاني نفسه وانفتاحه على كل السيناريوهات، بما فيها عودة سيناريو الحرب الأهلية (وهو السيناريو الأسوأ بالنسبة إلى إيران)، علاوة على دخول منافسين جدد إلى الساحة الأفغانية، وعلى رأسهم تركيا، التي تحاول توسيع نفوذها في مناطق آسيا الوسطى، وفي الدول المجاورة لإيران ومنها أذربيجان وغيرها. لذلك فإن إيران أمام بيئة إستراتيجية معقدة في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي، وهو ما يتطلب منها محاولة الموازنة بين بعض الأطراف الإقليمية المتعارضة كالهند وباكستان، والصين وباكستان، علاوة على كيفية الاستفادة الإيرانية من هامش المنافسة بين روسيا من جانب، والولايات المتحدة ومعها الدول الأوروبية من جانب آخر.

وتخلص الدراسة إلى أن اللعبة الإستراتيجية في أفغانستان وفي منطقة آسيا الوسطى قد بدأت بالفعل، ويُتوقع لها أن تحتدم على المدى المنظور، وفق السيناريوهات المختلفة، لتظل إيران في دائرة الضغط الإقليمي والدولي، انتظاراً لفرص متاحة للحركة وبناء التفاهات الإقليمية والدولية.

المراجع والمصادر

- (1) إيلي يوسف، «طالبان» ودول الجوار أمام خيارين: الحرب أو التسوية المقبولة، الشرق الأوسط، (09 يوليو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2021م، <https://bit.ly/3BxNRBo>.
- (2) الاستقرار في أفغانستان مشروط بحياد الجوار، البيان، (28 فبراير 2010م)، تاريخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2021م، <https://bit.ly/3l4IDiq>.
- (3) علي رضا نادر وآخرون، النفوذ الإيراني في أفغانستان، الآثار المترتبة على انسحاب الولايات المتحدة، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2014م)، تاريخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2021م، <https://bit.ly/3a1Ew06>.
- (4) Ezzedine C. Fishere, What the Taliban victory spells out for the Middle East, Washington post, (August 24, 2021م)، accessed 29 Sep. 2021م، <https://wapo.st/3m1r07e>.
- (5) توماس باركر، التدايعات الإقليمية لانسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، معهد واشنطن، (15 يونيو 2020م)، تاريخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2021م، <https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/USA-Troops-Military-Pullout-Afghanistan-Taliban>.
- (6) أصبحت إيران منذ عام 2001م الشريك التجاري الأكبر لأفغانستان، مع ميزان تجاري تميل كفته بقوة إلى صالحها، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في الفترة من مارس 2017 إلى فبراير 2018م قرابة ملياري دولار، وازداد في الفترة من 2020 إلى 2021م بنسبة 25%. وشكلت الصادرات الإيرانية 90% من الإجمالي. ولم يشمل ذلك التجارة غير المشروعة التي قدرت بنحو مليار دولار للفترة من 2016 إلى 2017م وحدها. انظر: علي رضا نادر وآخرون، مرجع سابق.
- (7) تقع أفغانستان إلى الشرق من إيران، وتمتد الحدود المشتركة بينهما إلى 978 كم، وتُعدّ إيران أحد المنافذ البحرية الهامة لأفغانستان، كما أن الأخيرة بمثابة ممر مباشر لإيران إلى آسيا الوسطى والصين. يبلغ تعداد الأفغان 23 مليون نسمة، موزعين على أكثر من 300 قبيلة، ويشكلون أربعة أعراق رئيسية، هي: البشتون ونسبتهم 40%، والطاجيك 30%، والأوزبك 10%، والهزارة أقل من 8%، والأغلبية من السنّة الأحناف، وتبلغ نسبة الشيعة نحو 5%، مع وجود نسبة أقل من الشيعة الإسماعيلية، وتُعدّ اللغة الفارسية متداولة لدى 60% من السكان، ويتحدث بها الطاجيك. انظر: المرجع السابق.
- (8) أحمد فهمي، الإستراتيجية الإيرانية في أفغانستان، موقع مجلة البيان، العدد 269، (يناير 2010م)، تاخ الاطلاع: 29 سبتمبر 2021م، <https://bit.ly/3AV2i9O>.
- (9) Zaid M. Belbagi, Warming Iran-Taliban Ties To Have Consequences For Region - OpEd, Eurasia Review, (September 16, 2021م)، accessed 29 Sep. 2021م، <https://bit.ly/3AMuY4V>.
- (10) يوتيوب، النفوذ الإيراني في أفغانستان والخلافات مع طالبان، قناة مدار الغد، (21 يوليو 2021م)، مدة: 53:32، تاريخ الاطلاع: 03 أكتوبر 2021م، <https://bit.ly/3ivbEC8>.
- (11) عبد الرحمن الراشد، طالبان وإيران حلفاء أم أعداء؟ جريدة الشرق الأوسط، (13 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 سبتمبر 2021م، <https://bit.ly/3oi8RzO>.
- (12) علي رضا نادر وآخرون، مرجع سابق.
- (13) Imran Khan, Pakistan is ready to be a partner for peace in Afghanistan, but we will not host U.S. bases, Washington post, (June 21, 2021م)، accessed Sep 29, 2021م، <https://wapo.st/3ooYM42>.
- (14) سليمان الوادعي، تركيا وإيران في آسيا الوسطى.. ما تحت الرماد أسخن من الشعلة، إندبننت عربية، (20 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 سبتمبر 2021م، <https://bit.ly/3m5IquB>.
- (15) Imran Khan, Pakistan is ready to be a partner for peace in Afghanistan, Ibid.
- (16) براكريتي غوبتا، الهند.. والحيرة من التورط في المستقبل الأفغاني، الشرق الأوسط، (25 مارس 2020م)، تاريخ الاطلاع: 29 سبتمبر 2021م، <https://bit.ly/30PzdvV>.
- (17) ناجي صادق شراب، فراخ القوة في المنطقة.. التدايعات والسيناريوهات، إيلاف، (01 يوليو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 سبتمبر 2021م، <https://bit.ly/3kLHEmZ>.
- (18) أحمد كامل البحيري، إدلب جديدة: الدور التركي في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، (11 يوليو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2021م، <https://bit.ly/3hlbpUk>.
- (19) لوفيفارو: تركيا قد ترسل مرتزقة سوريين إلى أفغانستان، شبكة مونت كارلو الدولية، (30 يوليو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2021م، <https://bit.ly/3xicJBj>.
- (20) مونت كارلو، رئيسي: إيران لن تسمح بتموضع تنظيم الدولة الإسلامية عند حدودها مع أفغانستان، (18 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 سبتمبر 2021م، <https://bit.ly/2ZAJX49>.
- (21) أحمد جعفر، العودة إلى كابل.. هل تعترف السعودية بحكم طالبان مجددا؟، الحرة، (1 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 1 ديسمبر 2021م، <https://arbne.ws/32UHONr>.

- (22) أخبار اليوم، بعد سقوط كابول في أيدي طالبان: صراع القوى العظمى يدمر أفغانستان، (29 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 سبتمبر 2021م، <https://bit.ly/3F03Mcc>.
- (23) مسار أونلاين للدراسات الجيوسياسية، لماذا تنهافت الدول العظمى على المستنقع الأفغاني؟، (11 سبتمبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2021م، <https://bit.ly/39urEOW>.
- (24) إسلام المنسي، إيران وطالبان، إعادة ترسيم حدود النفوذ في أفغانستان، موقع إضاءات، (08 أغسطس 2021م)، <https://bit.ly/3AV8nmW>.
- (25) توماس باركر، التداخات الإقليمية لانسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، معهد واشنطن، (15 يونيو 2020م)، تاريخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2021م، <https://bit.ly/3osxSIM>.
- (26) أحمد ظاهر، روسيا والأزمة الأفغانية، مجلة المجلة، (31 أغسطس 2018م)، تاريخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2001م، <https://bit.ly/2X1Sp8r>.
- (27) جريدة الشرق، مباحثات "روسية-صينية-إيرانية" بعد تقدم طالبان في أفغانستان، (10 يوليو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2021م، <https://bit.ly/3AQQbuz>.
- (28) توماس باركر، التداخات الإقليمية لانسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، مرجع سابق.
- (29) سكاى نيوز عربية، تركيا وإيران.. لماذا تشكل أفغانستان بؤرة صراع جديدة؟، (28 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 سبتمبر 2021م، <https://bit.ly/3kOhDmV>.
- (30) أمين صيقل، إيران وأفغانستان.. علاقات مصالح مشتركة وتعقيدات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (08 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 سبتمبر 2021م، <https://bit.ly/3EVwnIZ>.
- (31) محمد السعيد إدريس، أفغانستان وتحديات ما بعد الانسحاب الأمريكي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، (31 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 سبتمبر 2021م، <https://bit.ly/3mbJ2yC>.